الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/33/ETH/1
الجمعية العامة
Distr.: General
25 February 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

إثيوبيا

* استنسخت هذه الوثيقة بالصيغة التي وردت بها، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.19-03137(A)
1903137

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- إثيوبيا ثاني أكبر بلد من حيث عدد السكان في أفريقيا تتعايش فيه مجتمعات وديانات وثقافات ولغات مختلفة. وعلى الرغم من تاريخها الطويل، ما برح ضمان حماية حقوق الإنسان يشكل تحدياً هائلاً. وتمر إثيوبيا حالياً بمرحلة إصلاحات جذرية عميقة. فقد تمخضت المطالب الشعبية المنادية بإعمال حقوق الإنسان والديمقراطية عن شروع الحكومة في سلسلة من الإصلاحات السياسية الأكثر فعالية في تاريخ إثيوبيا الحديث. وتتمركز هذه الإصلاحات حول تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وتوسيع الحيز الديمقراطي. واعترافاً بعالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابلية تجزئتها، تولي إثيوبيا نفس الأهمية للحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها، فضلاً عن مراعاة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً- العملية المتبعة في إعداد التقرير

ألف- النهج المتبع

٢- أُعدّ هذا التقرير بما يتوافق مع مقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ١١٩/١٧. وهو يورد بالتفصيل التدابير التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق باحترام التزاماتها المتعهد بها في الاستعراض السابق وحمايتها والوفاء بها. ويُنظَّم التقرير بحيث يُبيّن النجاحات والتحديات التي ارتبطت بتنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد، والمعلومات المتعلقة بالتوصيات التي أحيط بها علماً التي نفذت إما جزئياً أو كلياً في إطار الإصلاحات السياسية الجارية.

٣- ومن أجل توفير معلومات مفصلة بشأن التوصيات، نُظِّم التقرير على أساس المجموعات المواضيعية التي تستخدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إلا أن الردود المتعلقة ببعض التوصيات نُقِلَت إلى مجموعات أخرى، بغرض تحسين تنظيم التقرير.

باء- المنهجية المتبعة

٤- أَعَدّ هذا التقرير فريق مشترك بين الوزارات تولى تنسيقه المدعي العام الاتحادي. وقام فريق الصياغة باستشارة جميع الوكالات الحكومية المعنية على المستويين الاتحادي والإقليمي على السواء، للإسهام في التقرير. وعُقدت منتديات تشاورية بشأن مشروع التقرير مع المؤسسات الحكومية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بغرض إثراء الوثيقة. والتُمِسَت كذلك آراء الجمهور من خلال الموقع الشبكي وصفحة الفيسبوك الرسمية لمكتب المدعي العام الاتحادي.

جيم- الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة

٥- قامت الحكومة، في أعقاب استعراضها الثاني بموجب عملية الاستعراض الدوري الشامل، بإنشاء آلية وطنية للرصد والإبلاغ والمتابعة. ووفقاً لذلك، كُلِّف المكتب المعني بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، داخل مكتب المدعي العام الاتحادي، بمسؤولية تنسيق ورصد تنفيذ التزامات إثيوبيا بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد.

٦- وأحد الجوانب الرئيسية لهذا الجهد هو إدماج توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد في خطط العمل الوطنية المتعاقبة لحقوق الإنسان. ومن ثم، أدرجت غالبية التوصيات التي حظيت بالتأييد أثناء الاستعراض السابق في خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان المعتمدة في عام ٢٠١٦. وتخضع هذه الخطط للرصد مرتين في السنة، بما يشمل توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد المدرجة فيها. ويتولى مكتب المدعي العام الاتحادي تنسيق التزامات إثيوبيا فيما يخص إعداد التقارير وتقديمها إلى الاستعراض الدوري الشامل والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف- المسائل الشاملة

الإطار السياسي والإدارة الرشيدة (التوصيات ١٥٥-١٧ و١٥٥-١١٢ و١٥٥-١٢٣ و١٥٥-١٦٧)

٧- تعترف إثيوبيا بأن ضمان الإدارة الرشيدة شرط مسبق للتنمية. ووفقاً لذلك، فهي تسعى جاهدة إلى حماية حقوق الإنسان؛ وتوطيد سيادة القانون والشفافية والمساءلة؛ ومكافحة الفساد وتسوية النزاعات الداخلية المتكررة وضمان أن تكون الانتخابات الوطنية المقررة عام ٢٠٢٠ حرة ونزيهة وذات مصداقية.

٨- ويتمثل الهدف الرئيسي من خطة النمو والتحول الثانية الجاري تنفيذها للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ في الحد من الفقر من خلال تحقيق نمو اقتصادي معجل ومستدام وواسع النطاق وشامل للجميع. وعلى مدى العقد الماضي، سجل الاقتصاد معدلاً متوسطاً للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٩,٧ في المائة.

٩- واتخذت تدابير لضمان استفادة الشرائح الضعيفة في المجتمع مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من النمو الاقتصادي الشامل في البلد. فعلى سبيل المثال، توفر نسبة ٩٧ في المائة من المراكز الصحية العامة خدمات تنظيم الأسرة؛ وتُخصَّص حصرياً للنساء نسبة ٣٠ في المائة من وحدات المباني السكنية التي تشيدها الحكومة، بينما يُسمَح لهن بالمشاركة على قدم المساواة في السحب على النسبة المتبقية البالغة ٧٠ في المائة. ونتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة لزيادة مشاركة الفتيات في المدارس، ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للفتيات في الصفوف من الأول إلى الثامن من ٩٠ في المائة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٩٥,٤ في المائة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

عدم التمييز (التوصيات ١٥٥-١٧، ومن ١٥٥-٦٤ إلى ٦٦، و١٥٥-٩٨ و٩٩، و١٥٥-١٠١ و١٠٢، و١٥٥-١١٤، و١٥٥-١٥٤)

١٠- ما زالت إثيوبيا ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز. ومن أجل ضمان ممارسة الحق في الحكم الذاتي، تلقى مجلس الاتحاد عدداً من الشكاوى وأصدر قرارات بشأنها. ومن أجل معالجة العدد المتزايد من مطالبات الحكم الذاتي والاعتراف بالحدود معالجة دقيقة، أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ اللجنة المعنية بالحدود الإدارية ومسائل الهوية لإجراء دراسات

وتقديم توصيات إلى مجلس الاتحاد وغيره من الأجهزة الحكومية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قرر مجلس الاتحاد أن أحد الأوامر التوجيهية التي تحظر عمل الأشخاص المصابين بإعاقة بصرية في مناصب القضاة، تمييزي وغير دستوري.

١١- ومن أجل تعزيز الحوار بين الأديان ومنع التمييز على أساس الدين، تعكف وزارة السلام على العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية مثل المجلس المشترك بين الأديان في إثيوبيا.

١٢- وتسجيل المواليد والوفيات والزواج إلزامي في جميع أنحاء البلد. وشرعت وكالة تسجيل الوقائع الحيوية في تسجيل ما سبق ذكره في منتصف عام ٢٠١٦. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تم تسجيل ما مجموعه ٩٨٣ ٥٣٨ مولوداً و٧١٩ ٩٥ زواجاً و٠٤٢ ٩٤ وفاة. وشرعت إثيوبيا أيضاً في تقديم خدمات تسجيل الميلاد والوفاة والزواج للاجئين في عام ٢٠١٧. ووفقاً لذلك، تم تسجيل ما عدده ٨٥٢ ٤ مولوداً و٨٠٢ زواج و١٠٠ وفاة للاجئين في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتقدم الوكالة دورات تدريبية مستمرة لبناء قدرات موظفيها والجهات صاحبة المصلحة.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من ١٥٥-١٨ إلى ٢٧، و١٥٥-٩٤ و٩٥، و١٥٥-١٥٥)

١٣- تعتقد إثيوبيا أن تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزء لا غنى عنه لبناء نظام ديمقراطي. ووفقاً لذلك، ما برحت الحكومة تعمل بشكل وثيق مع اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان لتقديم دورات تدريبية لقوات الأمن والموظفين الحكوميين وعامة الجمهور.

١٤- وانتهت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مؤخراً من مشروع قانون لزيادة تعزيز ولايتها. وسيمكنها مشروع القانون من تعزيز استقلالها وتنفيذ استنتاجاتها وتوصياتها. وقامت اللجنة، حتى الوقت الراهن، بترجمة جميع معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صدقت عليها إثيوبيا إلى خمس لغات محلية ونشرت تلك المعاهدات.

١٥- وعُرِض مشروع إعلان على مجلس نواب الشعب بغرض توضيح الواجبات والمسؤوليات المنوطة بمؤسسة أمين المظالم وتعزيزها وتوسيع نطاقها. ومشروع القانون المنقح يزيد توطيد أنشطة مؤسسة أمين المظالم التحقيقية والإشرافية ويعزز وجوب نفاذ قراراتها، إضافة إلى تأكيد استقلالها المؤسسي. وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فتحت المؤسسة فروعاً جديدة في الولايتين الإقليميتين عَفَر وبنيشانغول غوموز.

١٦- ومن أجل زيادة تعزيز قدرة الحكومة على مكافحة الفساد، جار إدماج سلطات الادعاء في إطار مكاتب النائب العام الاتحادية والإقليمية. ومن أجل تثقيف الجمهور ومنع الفساد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت ولاية عفر والولاية الصومالية لجاناً للأخلاقيات ومكافحة الفساد.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من ١٥٥-١١ إلى ١٥، و١٥٥-٣٧)

١٧- جار تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان في إثيوبيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتحدد الخطة التحديات والفرص المتصلة بإعمال الحقوق، وهي تتضمن عدداً من التدابير لتحسين تعزيزها وحمايتها وإعمالها. وعلى الرغم من مشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع أثناء مراحل صياغة خطتي العمل الوطنيتين لحقوق الإنسان كلتيهما، فإن مشاركة

المجتمع المدني في تنفيذها لم يكن كافياً، ويعود ذلك جزئياً إلى الأحكام التقييدية الواردة في إطار الإعلان المتعلق بالمؤسسات الخيرية والجمعيات، مما يحد من مشاركتها الفعالة في الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان. وجار حالياً تنقيح هذا الإعلان.

التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١٥٥-٣٩، و١٥٥-٤٥ و٤٦، و١٥٥-١١٩، و١٥٥-١٥٠، و١٥٥-١٦١)

١٨- تشتمل التربية الوطنية التي تُدرَّس على كافة المستويات على حقوق الإنسان. ويجري التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع كليات الحقوق في مرحلة ما قبل التخرج، وهي تدرَّس كأحد التخصصات على مستوى الدراسات العليا. وتعكف وزارة التعليم واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان معاً على إجراء استعراض للمنهج التعليمي لزيادة ترسيخ التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٩- وتعمل اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان مع جميع فروع الحكومة لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، قدمت اللجنة دورات تدريبية وحلقات عمل للتوعية بحقوق الإنسان لأكثر من ٠٨٨ ٣٢ من أفراد الشرطة وموظفي السجون وقوات الدفاع الوطني وشيوخ المجتمعات المحلية وأطفال المدارس والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم. وقدم المدعي العام الاتحادي أيضاً دورات تدريبية إلى أكثر من ٠٠٥ ٤ من المسؤولين الحكوميين والخبراء والجمهور العام بشأن حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (هذه الأرقام لا تشمل التوعية التي أجريت من خلال وسائط الإعلام).

٢٠- ويقدم المعهد الاتحادي للبحث والتدريب القضائي والقانوني ومراكز التدريب الإقليمية لموظفي الأجهزة القضائية دورات تدريبية عادية لما قبل الخدمة وأثناء العمل للمدعين العامين والقضاة وضباط الشرطة. وعلاوة على ذلك، تقدم كليات الحقوق بالجامعات الحكومية وعدد من منظمات المجتمع المدني مساعدة قانونية وخدمات توعية قانونية بالمجان للمجتمع المحلي.

٢١- وابتداءً من عام ٢٠١٦، قدمت وزارة الدفاع الوطني، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سلسلة من الدورات التدريبية للقضاة والمحامين العامين والمدعين العامين بالمحاكم العسكرية والشرطة العسكرية، فضلاً عن أعضائها هي نفسها، في مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ما عدده ٠٦٦ ٧٤ من أفراد الجيش تدريبات على استخدام القوة المشروعة. وقدمت مفوضية الشرطة الاتحادية أيضاً دورات تدريبية بشأن مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان لما عدده ٥٠٠ ٦ من المجندين وضباط الشرطة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

قبول المعايير الدولية (التوصيات من ١٥٥-١ إلى ٥، ومن ١٥٥-٧ إلى ٩، و١٥٧-٣)

٢٢- إثيوبيا طرف في سبع من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. والعمل جار للانضمام إلى المعاهدتين المتبقيتين، وهما الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وانضمت إثيوبيا أيضاً إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة،

والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي.

٢٣- وانضمت إثيوبيا إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام ١٩٧٦ وقدمت منذ ذلك الحين سبعة تقارير (في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٨ و٢٠٠٩)، وهي حالياً بصدد إعداد تقريرها الدوري المقبل.

٢٤- وصدقت إثيوبيا على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) في شباط/فبراير ٢٠١٨. وتعمل إثيوبيا أيضاً على الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا).

التعاون مع المكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة وغير ذلك من الآليات والمؤسسات الدولية (التوصيات ١٥٥-١٣٩، ومن ١٥٥-٤٧ إلى ٥١)

٢٥- تلتزم إثيوبيا بتعزيز تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية. وقد زار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إثيوبيا مرتين بدعوة من الحكومة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وقبلت إثيوبيا مؤخراً طلبات زيارات من المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والفقر المدقع والتعليم، فضلاً عن المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بإثيوبيا.

٢٦- وتعمل إثيوبيا بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وتنسق وزارة الصحة مع منظمة الصحة العالمية منذ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ وقدمت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٣٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة المالية والتقنية المخصصة للرعاية الصحية للأم والطفل، والبحوث في قطاع الصحة، فضلاً عن تعزيز القدرات في القطاع الصحي.

التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية (التوصيات ١٥٥-٣٣ و٣٤، و١٥٥-٣٦، و١٥٥-٨٨، و١٥٥-١٦٠، و١٥٥-١٦٩)

٢٧- تعمل الحكومة على نحو وثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تنفيذ المسؤوليات المنوطة بها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وتعمل القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والمؤسسات المماثلة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لتحسين إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٨- وتعمل اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، من أجل تطوير قدراتها المؤسسية في أنشطة التوعية، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، فضلاً عن ترجمة ونشر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان باللغات المحلية.

٢٩- وإثيوبيا ملتزمة بتحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. وتسهم القوات الإثيوبية في مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام والأمن في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة

في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأنهت إثيوبيا أيضاً عِقدين من الجمود في حالة من اللاسلم واللاحرب مع إريتريا واستأنفت العلاقات السلمية في منتصف عام ٢٠١٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم توقيع إعلان مشترك بشأن التعاون الشامل بين إثيوبيا وإريتريا والصومال يهدف إلى النهوض بالروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية بين شعوب وحكومات هذه الدول.

التعاون مع المجتمع المدني (التوصيات من ١٥٥-٤٠ إلى ٤٤، ومن ١٥٥-١٠٩ إلى ١١١)

٣٠- تعتقد الحكومة أن العمل مع المجتمع المدني أمر حيوي لتحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن أجل توسيع نطاق الحيز المدني، انتهى المدعي العام الاتحادي، بمساعدة مجلسه الاستشاري للشؤون القضائية والقانونية المؤلف من مهنيين قانونيين مستقلين مرموقين، من وضع مشروع قانون جديد ليحل محل الإعلان المتعلق بالمؤسسات الخيرية والجمعيات رقم ٢٠٠٩/٦٢١، الذي يضع قيوداً على مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. وتعمل الحكومة أيضاً بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الشعبية القائمة على الأعضاء وتوجهاتهم، من قبيل رابطات الشباب والرابطات النسائية.

٣١- وعلاوة على ذلك، تنشط منظمات المجتمع المدني أيضاً في الجهود الرامية إلى تعديل الإعلان المتعلق بمكافحة الإرهاب رقم ٢٠٠٩/٦٥٢ والإعلان المتعلق بحرية الإعلام ووسائط الإعلام رقم ٢٠٠٨/٥٩٠. ومن شأن تعديل هذه القوانين أن ييسر دور تلك المنظمات في تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (التوصيات من ١٥٥-١٦٢ إلى ١٦٦، و١٥٦-١١، و١٥٧-١٨)

٣٢- تتأثر الحالة الأمنية لإثيوبيا تأثراً كبيراً بموقعها الجغرافي. ويتسم خطر الإرهاب الذي يهدد إثيوبيا بعلاقات معقدة متبادلة بين الجهات الفاعلة والعوامل المحلية والإقليمية والدولية.

٣٣- وصدقت إثيوبيا على الاتفاقية الأفريقية المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المتصلة بها، وهي ملتزمة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويله. وفي إطار الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تؤمن الحكومة بأهمية الترويج للحوار بين المجتمعات المحلية وبين الأديان بهدف حرمان الإرهابيين من أدوات التجنيد.

٣٤- وحسبما هو مبين في الفقرة ٢٩، برهنت إثيوبيا على قوة الإرادة السياسية والالتزام بمكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وتشارك الحكومة في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية، من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية توطيد النظام في الصومال.

٣٥- وبعد الشروع في الإصلاحات السياسية بعيدة المدى في آذار/مارس ٢٠١٨، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الحيز السياسي والمدني بالعفو عن آلاف السجناء الذين أدينوا بموجب إعلان مكافحة الإرهاب؛ وإسقاط التهم الموجهة ضد السياسيين

والناشطين، فضلاً عن الصحفيين؛ وإلغاء تصنيف الجماعات المسلحة التي عيَّنها مجلس نواب الشعب بوصفها منظمات إرهابية.

٣٦- وجار عمل تحقيقات جنائية لإخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء، للمساءلة. وبعض هؤلاء المحتجزين والذين يجري التحقيق معهم من كبار المسؤولين السابقين في مؤسسات الاستخبارات والشرطة والسجون.

الحقوق البيئية (التوصيتان ١٥٥-١٥٧ و١٥٨)

٣٧- ينص دستور إثيوبيا على الحق في بيئة نظيفة وصحية. وتلتزم إثيوبيا بمواصلة تعزيز جهودها وفقاً لسياساتها البيئية. وصدقت إثيوبيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبروتوكول الملحق بها، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر.

٣٨- وشرعت الحكومة في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ في عام ٢٠١١، بغرض التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، على حد سواء. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُفِّذَت على نطاق واسع تدابير من قبيل إدماج الحد من مخاطر الكوارث في برامج التنمية وممارسات حفظ التربة والمياه. وتسعى إثيوبيا أيضاً للأخذ بمصادر حديثة متجددة وأنظف للطاقة، بما في ذلك الطاقة الكهرمائية وطاقة الرياح، وهي توفر لسكان الريف مواقد كفؤة تستخدم وقود الكتلة الأحيائية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، بدأت إثيوبيا برنامج التدخلات المستدامة للمدن الخضراء ومدته خمس سنوات، الذي سيعزز الصلة بين إدارة النفايات الحضرية وتخضير ست مدن في جميع أنحاء البلد. ويجري أيضاً اتخاذ تدابير عملية لحماية البيئة من التلوث الصناعي. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أغلقت إثيوبيا أربعة مدابغ بسبب ما ينبعث منها من نفايات سامة.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

حظر التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيات ١٥٥-٧٠ و١٥٥-٨٥ و١٥٧-١٠)

٣٩- يشكل منع التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو المهينة وضمان المساءلة عنها جوهر الإصلاحات السياسية الجارية. ووفقاً لذلك، اعترفت الحكومة علناً بوجود انتهاك منهجي للحق من جانب وكالات الأمن وإنفاذ القانون. وأسفرت التحقيقات الجنائية الجارية عن اعتقال أعضاء من جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ومن الشرطة وإدارة السجون، من بينهم مسؤولون كبار مشتبه في ارتكابهم أعمال تعذيب.

٤٠- ومن أجل زيادة تعزيز آلية معالجة الشكاوى القائمة، تعمل الحكومة أيضاً على صياغة تشريع جديد بشأن استخدام الشرطة للقوة وإخضاعها للمساءلة. وقد اقتضى ذلك الإدراك بأن الإطار القانوني الحالي لا يواكب المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. والمتوقع أيضاً من وضع نظام جديد للمساءلة أن يهيئ آلية واضحة ومستقلة وفعالة لتقديم الشكاوى تسمح بتقديم الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة التي ترتكبها سلطات الأمن وإنفاذ القانون.

٤١- ووضعت إثيوبيا أيضاً نظاماً من شأنه أن ييسر منع جريمة التعذيب وكشفها والمعاقبة عليها. فقد أصبح بإمكان اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومكاتب المدعي العام على المستويين الاتحادي والإقليمي الدخول بانتظام وبلا قيد إلى جميع أماكن الاحتجاز. وبعد الإصلاحات السياسية، تؤدي وسائط الإعلام أيضاً دوراً واضحاً في فضح أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والدعوة إلى المساءلة.

٤٢- واعتمدت وزارة شؤون المرأة والطفل والشباب دليلاً بشأن التأديب الإيجابي للطفل. ويهدف الدليل إلى منع العقاب الجسدي للأطفال في المدارس ودور الأيتام ومن جانب الآباء في المنزل. وتقوم الوزارة بانتظام بأنشطة توعية ومهام تنظيمية بخصوص الدليل.

ظروف الاحتجاز (التوصيات ١٥٥-٧١ و٧٢، و١٥٦-١)

٤٣- تعترف إثيوبيا بأن ظروف مراكز الاحتجاز ومرافق السجون تحتاج إلى تحسين كبير للوفاء بالمعايير الدولية. ومن ثم، تعكف الحكومة الاتحادية على بناء أربعة سجون جديدة، ذات تصاميم ممتثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لضمان إبقاء السجناء في ظروف تحترم كرامتهم الإنسانية. وتُبذَل جهود مماثلة في جميع الولايات الإقليمية وإدارات المدن من أجل تحسين ظروف الاحتجاز، بسبل من بينها تحسين الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الطبية والمرافق الرياضية والمكتبات وما شابه.

٤٤- وفي إطار الإصلاحات السياسية، أُغلِق مركز احتجاز *المعقلاوي* حيث كان المشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة يتعرضون للتعذيب ويعيشون في ظروف غير إنسانية. وكشفت تحقيقات جنائية لاحقة يقودها المدعي العام الاتحادي عن وجود عدد من مراكز الاحتجاز والتعذيب السرية التي يديرها مسؤولون سابقون في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وتم إغلاقها. وأُغلِقَت أيضاً أماكن أخرى للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، مثل سجن جيغجيغا المركزي الكائن في عاصمة الولاية الإقليمية الصومالية.

٤٥- وتقوم اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة إلى مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والسجون في جميع أنحاء البلد لتقييم مدى امتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتنشر اللجنة تقارير سنوية عن أقسام الشرطة والسجون. ويجري إطلاع السلطات المختصة على النتائج، وتتخذ تدابير بانتظام لتحسين ظروف الاحتجاز بالموارد المتاحة. ويقوم مجلس نواب الشعب والمجالس الإقليمية ومكاتب المدعي العام على الصعيدين الاتحادي والإقليمي بزيارات منتظمة إلى السجون ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة لضمان عمل هذه المرافق باستمرار على تحسين ظروف الاحتجاز.

٤٦- وتتاح للمراقبين المستقلين أيضاً إمكانية الدخول إلى أماكن الاحتجاز. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في مجال قضايا حقوق الإنسان بزيارة أماكن الاحتجاز. وقد وقعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مذكرة تفاهم مع الحكومة للسماح لها بحرية الوصول إلى جميع مرافق السجون. وفي عام ٢٠١٧، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أيضاً بزيارة مركز *كيلينتو* للحبس الاحتياطي الكائن في أديس أبابا.

الاتجار بالأشخاص (التوصيات ١٥٥-٧٥، و١٥٥-٨٦ و٨٧، و١٥٥-٨٩ و٩٠)

٤٧- تلتزم الحكومة بمكافحة الاتجار بالبشر. وتشمل التدابير المتخذة سن قانون بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ والإنفاذ الصارم من خلال الملاحقة القضائية وتحديد شروط الهجرة القانونية؛ وجهود التوعية المستمرة باستخدام عدة أساليب للإعلام؛ وإعادة تأهيل الضحايا؛ وإبرام اتفاقات التعاون في مجال إنفاذ القانون مع البلدان المجاورة مثل جيبوتي والسودان؛ وإيجاد فرص العمل التي تعالج الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

٤٨- ومنذ إصدار إعلان منع وقمع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين رقم ٢٠١٥/٩٠٩، صدرت لوائح اتهام بحق ٦٨٦ ٢ شخصاً على المستويين الاتحادي والإقليمي، وتمت إدانة ١٧٨ ١ منهم حتى الوقت الراهن.

٤٩- وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحملة توعية لمكافحة الاتجار بالبشر. وهي تستخدم قنوات التلفاز والإذاعة العامة والخاصة ووسائط الإعلام المطبوعة ومنظمات المجتمعات المحلية الموجودة قبلاً وغيرها من الآليات من أجل زيادة الوعي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وعلاوة على ذلك، أقيم ٣٢٥ مركزاً للحوارات المجتمعية في أربع ولايات إقليمية. ويتولى ميسرون مدربون إدارة الحوارات المجتمعية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية. وبلغت هذه الجهود حوالي ١٨ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، تعمل أيضاً أمانة فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في مكتب المدعي العام الاتحادي على توعية عامة الجمهور بمخاطر الاتجار بالبشر. وقدمت الأمانة منذ إنشائها في عام ٢٠١٦ دورات تدريبية للتوعية لما عدده ٦٣٥ ٤١ شخصاً عن طريق توزيع الكتيبات وعروض الدراما الموسيقية والعروض المسرحية وما شابه.

٥٠- وجار بذل جهود متضافرة لضمان العودة الآمنة للمهاجرين غير القانونيين المحتجزين في الخارج. وتقدَّم للعائدين أدوية للحالات الطارئة ويوفر لهم المأوى وبعض المال لتمكينهم من الاندماج مع أسرهم. ويتلقى العائدون تدريباً على المهارات ومساعدات لتمكينهم من إعالة أنفسهم من خلال المشاركة في الأنشطة التجارية. إلا أنه ما زال هناك عمل كثير فيما يتعلق بتيسير دعم الضحايا.

الحرية والأمن (التوصية ١٥٦-٤)

٥١- تبلغ سلطات الشرطة في إثيوبيا قنصلية أي مواطن أجنبي محتجز عندما يَطلُب ذلك. ويُسمَح للقنصلية بالزيارات دون قيود ريثما ينتظر مواطنها المحاكمة أو يقضي العقوبة.

التوقيف والاحتجاز التعسفيان (التوصية ١٥٦-٥)

٥٢- منذ بدء الإصلاحات السياسية الجذرية العميقة، أُطلِق سراح أعداد كبيرة من الصحفيين والمدونين وأعضاء وقادة المعارضة أو الجماعات السياسية المحظورة سابقاً من السجن من خلال العفو عنهم وإسقاط التهم والعفو العام. وأصبح لدى أعضاء وقيادات الأحزاب السياسية المعارضة في الوقت الراهن مطلق الحرية في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أفادت لجنة حماية الصحفيين بأنه "للمرة الأولى منذ ١٣ عاماً، لا يوجد صحفيون في سجون إثيوبيا"[(١)].

حرية الفكر والضمير والدين (التوصيتان ١٥٥-١٠٠ و١٥٥-١٠٣)

٥٣- أنشأت الجماعات الدينية الرئيسية في إثيوبيا مجلساً مشتركاً بين الأديان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتتمثل أهداف المجلس المشترك بين الأديان في العمل معاً بشأن التسامح الديني والاحترام والتعايش السلمي فيما بين المؤسسات الدينية وأتباعها. وما برحت وزارة السلام تعمل بشكل وثيق مع المجلس. ويمارس أتباع الديانات المختلفة أيضاً حقهم بحرية في إنشاء مؤسسات للتعليم الديني، وفي نشر وتوزيع الكتب والصحف والمجلات الدينية.

٥٤- واضطلعت الحكومة بأنشطة ترمي إلى تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وتعزيز الفهم المشترك للتراث وتقاسم القيم المشتركة بغرض الإسهام في تقدم المجتمع والوئام الاجتماعي. وما برحت الحكومة تنفذ سياسات وأطراً قانونية لحماية وضمان سلامة تراث إثيوبيا الطبيعي وتراثها الثقافي المادي وغير المادي. وفي عام ٢٠٠٦، أعلن مجلس الاتحاد يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً للأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية. والهدف من ذلك هو تعزيز الحوار بين الثقافات وأنماط الحياة والقيم الأخرى لكافة الجماعات الإثنية في إثيوبيا، وتعزيز الروابط فيما بينها. وقد صُمم للإسهام في الجهود المبذولة لإيجاد مجتمع سياسي واقتصادي واحد. وهذا اليوم يؤكد على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد والأمم والقوميات بالبلد وتنمية مختلف الثقافات والأديان بالبلد.

حرية الرأي والتعبير (التوصيات من ١٥٥-١٠٤ إلى ١٠٨، و١٥٦-٧ و٨، و١٥٨-١٠٤)

٥٥- تشكل حرية الرأي والتعبير أحد مجالات التركيز في الإصلاحات السياسية الجارية في إثيوبيا. وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع المجلس الاستشاري للشؤون القضائية والقانونية التابع للمدعي العام الاتحادي لتعديل الإعلان المتعلق بحرية وسائط الإعلام والوصول إلى المعلومات رقم ٢٠٠٨/٥٩٠. ويهدف التعديل إلى إزالة أي عقبات هيكلية ومؤسسية تعترض سبيل ممارسة حرية الرأي والتعبير بحرية.

٥٦- وسمحت الحكومة مؤخراً بالدخول إلى ما يزيد عن ٢٤٦ موقعاً شبكياً وقناة تليفزيونية، من بينها منافذ إخبارية ومدونات إلكترونية كانت ممنوعة بسبب محتواها السياسي. ونتيجة لذلك، تشهد إثيوبيا طفرة في عدد المنافذ الإعلامية المطبوعة والإلكترونية من القطاع الخاص. وعلى الصعيد الوطني، توجد حالياً ٩ قنوات تلفزيونية عامة و١٥ قناة تليفزيونية تجارية، فضلاً عن ١٠ قنوات إذاعية عامة و٩ قنوات إذاعية تجارية. وعلاوة على ذلك، توجد أيضاً ٣١ قناة إذاعية محلية عاملة. وهناك أيضاً ٣٠ من وسائط الإعلام المطبوعة العاملة حالياً في البلد. ومن المأمول أن يسفر تعديل الإعلان المتعلق بوسائط الإعلام والوصول إلى المعلومات، إلى جانب الإصلاحات الجارية، عن زيادة كبيرة في عدد ونوع وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية على حد سواء، وأن يسهم بذلك في تحسين حماية حرية الرأي والتعبير وممارستها في إثيوبيا.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة (التوصيات ١٥٥-٩١ و٩٢، و١٥٦-٣، و١٥٧-١٢)

٥٧- يرسي الدستور الإثيوبي سلطة قضائية مستقلة. وقد صدر عدد من القوانين على المستويين الاتحادي والإقليمي بغرض زيادة ضمان استقلال السلطة القضائية. وتجري المحكمة الاتحادية العليا عملية تفتيش ترمي إلى تحديد التحديات العملية والثغرات القانونية التي قد تسهم

في إضعاف الاستقلال القضائي وانخفاض ثقة الجمهور في المحاكم. وجار اتخاذ مبادرات مماثلة في عدد من الولايات الإقليمية.

٥٨- وأنشأت المحكمة الاتحادية العليا في إثيوبيا مؤخراً فرقة عمل معنية بإصلاح شؤون القضاء. وتتألف فرقة العمل من ٢٠ من المهنيين القانونيين المستقلين البارزين وهي مكلفة بتحديد تدابير من شأنها أن تعزز استقلال المحاكم والروح المهنية بها والتوصية باتخاذ تلك التدابير. ومن أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى القضاء، جار توسيع مراكز التداول بالفيديو والتقاضي الإلكتروني في جميع أنحاء البلد، وجار عمل دراسة للربط بين جميع المحاكم الاتحادية بواسطة شبكة موسعة (WAN).

٥٩- ويتواصل تقديم سلسلة من الدورات التدريبية إلى ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة في مجال حقوق الإنسان والمسائل القانونية الأخرى بغرض تعزيز امتثال نظام العدالة الجنائية لمعايير حقوق الإنسان الدستورية والدولية. فعلى سبيل المثال، في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٧، قدم المدعي العام الاتحادي تسع جولات من الدورات التدريبية للشرطة والمدعين العامين. ويقدم أيضاً المعهد الاتحادي للبحث والتدريب القضائي والقانوني ونظراؤه الإقليميون دورات تدريبية منتظمة للقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة.

٦٠- وفي إطار مبدأ افتراض البراءة، للمشتبه بهم الحق في الإفراج عنهم بكفالة إلا فيما يتعلق بعدد محدود من الجرائم الخطيرة حسبما هو منصوص عليه في القانون. ويقوم المدعون العامون على المستويين الاتحادي والإقليمي بزيارات منتظمة إلى مخافر الشرطة للتأكد من مثول جميع المشتبه بهم أمام المحكمة في غضون ٤٨ ساعة من توقيفهم واحترام حقوق الإنسان التي لهم.

الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحق التصويت (التوصيات ١١٥-١٥٥ و١٦، و١٤-١٥٧)

٦١- إثيوبيا ملتزمة بكفالة أن تكون جميع الانتخابات الوطنية والإقليمية حرة ونزيهة. وقد صرح رئيس الوزراء أبيي أحمد مراراً بأن التركيز الرئيسي للحكومة سيكون ضمان أن تكون الانتخابات الوطنية المقبلة في عام ٢٠٢٠ حرة ونزيهة وذات مصداقية. ويتمثل جزء هام من الإصلاحات السياسية الجارية في توسيع الحيز السياسي للسماح بالحرية التامة لجميع الأحزاب السياسية بصرف النظر عن أيديولوجياتها. ووفقاً لذلك، أُلغي التصنيف الإرهابي لعدد من الأحزاب السياسية المحظورة سابقاً التي كان مجلس نواب الشعب قد عيَّن بعضها بوصفها منظمات إرهابية، وعادت إلى البلد لتمارس النضال السياسي السلمي.

٦٢- وجار تعديل القوانين الانتخابية الوطنية الحالية من خلال مشاورات بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. ويتوقع من القوانين المنقحة أن تحول النظام الانتخابي لإثيوبيا من نظام فوز الحائز على أكثر الأصوات إلى مزيج بين نظامي التناسب والحائز على أكثر الأصوات، وأن تعيد تحديد تكوين المجلس الانتخابي الوطني ومهامه بما يهيئ الفرص لمختلف الأصوات للانضمام إلى البرلمان الوطني. ومن شأن التنقيح الجاري لقانون وسائط الإعلام وتشريع المؤسسات الخيرية والجمعيات والقوانين الانتخابية أن يهيئ حيزاً أكبر لمشاركة المجتمع المدني في التربية المدنية وتثقيف الناخبين، فضلاً عن رصد الانتخابات وتحسين إمكانية وصول وسائط الإعلام العامة والتجارية إلى الأحزاب السياسية المعارضة، بغرض ضمان إجراء مناقشات انتخابية أكثر شمولاً للجميع.

٦٣- ومن أجل تعزيز استقلالية المجلس الانتخابي الوطني ومصداقيته، حلف رئيس جديد اليمين القانونية أمام مجلس نواب الشعب بعد التشاور مع الأحزاب السياسية المعارضة. والقيادة الجديدة للمجلس بصدد اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرته على إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٠ وما بعده.

٦٤- وفي الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٥، شارك ٥٨ حزباً سياسياً وطنياً وإقليمياً بما عدده ٨١٩ ٥ مرشحاً، منهم ٢٧٠ ١ سيدة و٥٤٩ ٤ رجلاً. وشهدت معدلات تسجيل الناخبين وإقبال الناخبين أعداداً كبيرة، حيث ارتفعت من ٣١ مليوناً في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦,٨ مليوناً (٢٦ في المائة زيادة) في عام ٢٠١٥. وكانت نسبة ٤٨ في المائة من الناخبين المسجلين من النساء. وخُصصت للأحزاب السياسية مجاناً ٥٠٠ ساعة من البث الإذاعي و١٠٠ ساعة من البث التلفزيوني و٧٠٠ من الأعمدة الصحفية لإجراء حملاتهم الانتخابية بطريقة منصفة ومتناسبة.

الحقوق المتصلة بالزواج والأسرة (التوصيات ١٥٥-٦٢، و١٥٥-٩٦ و٩٧)

٦٥- تلتزم إثيوبيا باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الأسرة. واتُّخذت عدة تدابير تشريعية وإجرائية تحقيقاً لهذه الغاية. ومن ضمن هذه التدابير، سنت الحكومة تشريعاً جديداً في عام ٢٠١٧ يكفل تهيئة بيئة عمل مواتية للموظفين المدنيين، ولا سيما النساء العاملات. ومن بين التطورات الرئيسية التي طرأت لدعم وتعزيز دور الأسرة في المجتمع توفير خدمات رعاية الأطفال في أماكن العمل وتمديد إجازة الأمومة من ٩٠ يوماً إلى ١٢٠ يوماً وإجازة الأبوة من ٥ أيام إلى ١٠ أيام.

٦٦- ويكفل الدستور للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل أثناء الزواج وبعده. وينص قانون الأسرة الذي سنته الحكومة الاتحادية وقوانين الأسرة المعمول بها في الولايات الإقليمية على الحقوق المتساوية للمرأة في الأملاك الجماعية عند فسخ الزواج. وخُصِّصَت محاكم خاصة للأسرة في هياكل المحكمة الاتحادية للنظر في جميع قضايا المسائل الأسرية. وهذه المحاكم مجهزة بقضاة وأخصائيين اجتماعيين مدربين لضمان المصالح الفضلى لأفراد الأسرة طوال عملية التقاضي. وعلاوة على ذلك، تتوافر خدمات المساعدة القانونية المجانية في قضايا شؤون الأسرة مقدمة من اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ووزارة شؤون المرأة والطفل والشباب والمكاتب الاتحادية والإقليمية للمدعي العام، والمكاتب القضائية الإقليمية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تدابير التنفيذ العامة (التوصيتان ١٥٥-١٣٥ و١٥٥-١٣٠)

٦٧- تتمثل رؤية إثيوبيا الشاملة في أن تصبح من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٥. ولدى الحكومة مجموعة واضحة المعالم من الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية. وأسفرت سياساتها الاقتصادية الموجهة لصالح الفقراء عن نتائج مشجعة في التوسع في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية وإمدادات المياه النظيفة وما إلى ذلك. وشهد قطاع الزراعة أيضاً تحسناً كبيراً في الإنتاجية والأمن الغذائي. وحدَّدت الحكومة إنجازات رئيسية للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في خطتها الثانية للنمو والتحول (GTP II). وتستند خطة

النمو والتحول الثانية إلى افتراض أن النمو الاقتصادي سيستمر بمعدل ١١ في المائة في السنة، مما سيؤدي أيضاً إلى إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والحد من الفقر.

٦٨- ويضمن الدستور حق أمم إثيوبيا وقومياتها وشعوبها في تكلم لغاتها وكتابتها وتطويرها والتعبير عن ثقافاتها والحفاظ على تاريخها. وبُذلت جهود جبارة للحفاظ على التراث والمواقع الثقافية في أنحاء عديدة من البلد.

٦٩- وتعمل إثيوبيا بجد باستمرار لتحسين إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها. ومن أجل بلوغ أهدافها المتمثلة في ضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على النحو المبين في خطة النمو والتحول الثانية، تتعاون الحكومة أيضاً مع حكومات ومنظمات دولية أخرى.

الحق في الغذاء (التوصيتان ١٥٥-١٣٢ و١٣٣)

٧٠- حققت إثيوبيا خطوات هامة نحو ضمان الحق في الغذاء. وتسلط استراتيجية الأمن الغذائي الضوء على خطط الحكومة لمعالجة أسباب وآثار انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. وتبعاً لذلك، صُمِّمَت برامج ومشاريع الأمن الغذائي الإقليمية على أساس تلك الاستراتيجية. وهذه الاستراتيجية المحدثة تستهدف أساساً المناطق التي تعاني بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي، والمناطق الجافة، والمراعي. وهذا التركيز الأوضح الموجه إلى الإصلاح البيئي باعتباره تدبيراً لعكس مسار التدهور وباعتباره أيضاً مصدراً لتوليد الدخل للأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي عن طريق التركيز على القياسات البيولوجية، يمثل انحرافاً عن استراتيجية عام ١٩٩٦.

٧١- ويسترشد مضمون الاستراتيجية كذلك بمسائل جمع المياه وإدخال المحاصيل العالية القيمة وتنمية الثروة الحيوانية والزراعة الحرجية. واعترافاً بأن السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي يمثل تحدياً طويل الأجل متعدد القطاعات، تم تضمين التعزيز المؤسسي وبناء القدرات بوصفهما عنصرين رئيسيين من عناصر الاستراتيجية. إلا أن الهدف العام لاستراتيجية الأمن الغذائي، كما حدث في الماضي، هو ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسر المعيشية، في حين أن استراتيجية التصنيع الذي تقوده التنمية الزراعية ستركز على تهيئة الظروف لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني. وما برحت إنتاجية الغذاء في إثيوبيا تزيد باطراد من ٢٦٦,٨ مليون قنطار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٣٠٦,١ ملايين قنطار في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وقد تعافى الاقتصاد من الجفاف الشديد الذي شُهِد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥.

٧٢- وتشكل استراتيجية الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، وسياسة التنمية الحضرية، واستراتيجية إيجاد فرص العمل، وبرنامج بناء أصول الأسر المعيشية، مبادرات للحكومة تهدف إلى إدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

الحق في الضمان الاجتماعي (التوصية ١٥٥-١٣٨)

٧٣- بدأت إثيوبيا تنفيذ سياستها الوطنية للحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٤. وتركز السياسة على الفئات الضعيفة التي تشمل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والعمالة الناقصة والأشخاص المعرضين للخطر بسبب المشاكل الاجتماعية والطبيعية وغيرها. والمجالات التي تركز عليها السياسة هي شبكات الأمان الاجتماعي، وسبل العيش ودعم العمالة،

والضمان الاجتماعي، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، فضلاً عن التصدي للعنف والإيذاء والاستغلال. وتحقيقاً لهذه الغاية، جار تنفيذ استراتيجيات وبرامج متنوعة مثل الإرشاد الصحي وبرامج شبكة الأمان الإنتاجية، لدعم تنفيذ هذه السياسة.

٧٤- ويشمل نظام الضمان الاجتماعي الإثيوبي العاملين في القطاعين العام والخاص على السواء. وينص الإعلان المتعلق بالمعاشات التقاعدية للموظفين العامين رقم ٢٠١١/٧١٤، الذي دخل حيز النفاذ أساساً أثناء فترة الاستعراض السابقة، على شروط للحصول على مدفوعات الضمان الاجتماعي عند التقاعد وفي حالات العجز عن العمل بسبب المرض والإصابة. والاستحقاقات المنصوص عليها فيه هي المعاش التقاعدي أو معاش العجز أو معاش انعدام الأهلية أو معاش خلفاء المتوفي، وهي تشمل مكافأة التقاعد واشتراك المعاش التقاعدي القابل للاسترداد. وعلاوة على ذلك، ينص الإعلان على مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس في سن التقاعد وفي مدفوعات الضمان الاجتماعي، وكذلك في أيلولة الحق إلى خلفاء المتوفي.

٧٥- ويسد الإعلان المتعلق بموظفي المؤسسات الخاصة رقم ٢٠١١/٧١٥ الفجوة الموجودة في الإطار القانوني للضمان الاجتماعي الذي كان في السابق لا يشمل سوى الموظفين العامين. ووفقاً لذلك، يوفر هذا الإعلان نفس الاستحقاقات والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، مثلهم مثل الموظفين العامين بموجب الإعلان رقم ٢٠١١/٧١٤.

حقوق الإنسان والفقر المدقع (التوصيات ١٥٥-١٢٤، و١٥٥-١٢٦ و١٢٧، و١٥٥-١٢٩، و١٥٥-١٣١، و١٥٥-١٢٨)

٧٦- تستثمر إثيوبيا بشكل كبير للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية. وزادت نسبة الإنفاق العام على القطاعات المراعية لمصالح الفقراء بمقدار الثلثين من الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويمثل قطاعا التعليم والطرق أولويتين عاليتين ضمن هذه القطاعات، حيث حصل كل منهما على أكثر من خُمس الميزانية الإجمالية للحكومة. وتعكف الحكومة أيضاً على تنفيذ برنامج ضخم للحماية الاجتماعية لمساعدة الفقراء على إدامة سبل معيشتهم. ويعد برنامج شبكات الأمان الإنتاجية أكبر برنامج للحماية الاجتماعية في أفريقيا وهو يدعم ما يقرب من ٨ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وما برح يُنفَّذ منذ عام ٢٠٠٥.

٧٧- وهيأت إثيوبيا بيئة سياساتية تمكينية من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويشكل الحد من الفقر الهدف الأساسي وخطة التنمية المركزية للحكومة الإثيوبية. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من ٢٩,٦ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢٣,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، في حين أن التفاوت في الدخل، باستخدام معامل جيني، في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغ ٠,٣٢٨. وبلغ مقدار نصيب الفرد ٨٨٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، ارتفاعاً من ٣٧٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وهذه طفرة نسبتها ١٣٧ في المائة خلال عقد من الزمن.

حقوق الإنسان ومياه الشرب والصرف الصحي (التوصية ١٥٥-١٣٤)

٧٨- اعتمدت إثيوبيا سياسة إدارة الموارد المائية في عام ٢٠١٤. وبعد اعتمادها، تم وضع وتنفيذ استراتيجيات مختلفة لتعزيز الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أقيم ما مجموعه ١٨٩ ٢٣ من منشآت المياه في المناطق الريفية، من بينها منشآت بناها الأهالي، وحصلت ٢٥ مدينة جديدة على إمدادات مياه الشرب. وأفادت هذه التدابير ما عدده ٦١١ ٦١٣ ٤ من سكان الريف و٦٢٠ ٤٧١ ١ من سكان الحضر، وفقاً لمعيار خدمات المياه المحسنة. ووفقاً لذلك، ارتفع عدد سكان الريف الذين يمكنهم الوصول إلى المياه النظيفة ارتفاعاً كبيراً من ٣٧٠ ٨٠٠ ٤٢ في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٦٦٤ ٤٨٣ ٥٦ في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، في حين أن عدد سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى المياه النظيفة ارتفع من ٧٨٠ ٩١٣ ٨ في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٨٩٢ ٠٨٢ ١٢ في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذا يمثل نسبة تغطية للمياه قدرها ٧٣,٩ في المائة في الريف و٦٠,٢ في المائة في الحضر، و٧١,١ في المائة على الصعيد الوطني.

٧٩- واعتمدت إثيوبيا استراتيجية النظافة الصحية والصحة البيئية لفترة ٥ سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي تركز، في جملة أمور، على بناء المراحيض المحسنة وزيادة استخدامها بصورة مستمرة؛ وسلامة الأغذية (بما في ذلك التخزين والحفظ والحماية من الحشرات والقوارض)؛ وتحسين البيئة المعيشية (بما في ذلك مكافحة الحشرات والقوارض، وتلوث الهواء داخل الأماكن المغلقة، والاستخدام الآمن للطاقة)، وتعزيز النظافة الصحية المؤسسية (المدارس والمرافق الصحية). وارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية غير محسَّنة إلى ٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ من ٦٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. وشُهِدت زيادة طفيفة في إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة من ٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٦.

الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية (التوصيتان ١٥٥-١٦٨ و١٥٧-١٥)

٨٠- تلتزم الحكومة بتحسين ظروف عمل الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُفِّذت مجموعة من الخدمات الإرشادية المحسنة وفقاً للظروف البيئية والسوقية القائمة، ووُجِّهَت نحو معالجة مشاكل الإنتاج والإنتاجية، فضلاً عن تحسين تلبية احتياجات المزارعين. ومن خلال مبادرة التعليم والتدريب المهنيين في المجال التقني الزراعي، تلقى المزارعون تدريباً وجرى تشجيعهم على التحول إلى ممارسات الزراعة الحديثة الصغيرة النطاق. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ برامج شبكات الأمان الإنمائية لرفع الظروف المعيشية للمزارعين والرعاة وشبه الرعاة.

٨١- وثبتت الحكومة حداً أدنى لأجور العاملين في القطاع العام يسري على موظفي الخدمة المدنية الذين يشكلون أكبر مجموعة من العاملين بأجر. وهذا ليس ملزماً في بقية الاقتصاد، ولا سيما القطاع الخاص. بيد أن هناك دراسة جارية لوضع حد أدنى شامل للأجور ينطبق على جميع القطاعات والعاملين.

٨٢- ومن أجل تحسين ظروف عمل العمال المهاجرين الإثيوبيين وحماية حقوقهم، وقعت الحكومة اتفاقات ثنائية للعمل في الخارج مع أربعة من بلدان منطقة الشرق الأوسط. وجار بذل

الجهود أيضاً لتعيين ملحقين معنيين بشؤون العمل لتقديم المشورة والمتابعة في السفارات والبعثات الإثيوبية في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من العمال المهاجرين الإثيوبيين. وتوصلت إثيوبيا مؤخراً إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية وقطر بشأن الحد الأدنى لأجور العمال المنزليين الإثيوبيين في هذين البلدين. وجار مزيد من المفاوضات بشأن نفس الموضوع أيضاً مع الإمارات العربية المتحدة والكويت. ومن المتوقع أن تحسن هذه التدابير، إلى جانب اتفاقات العمل، ظروف عمل العمال المهاجرين الإثيوبيين.

الحق في الصحة (التوصيات ١٣٦-١٥٥ و١٣٧، ومن ١٤٠-١٥٥ إلى ١٤٣، و١٥٢-١٥٥، و١٥٧-١٥٥، و٩-١٥٦)

٨٣- يفرض الدستور بموجب المادة ٩٠ منه التزاماً على الدولة، بالقدر الذي تسمح به موارد البلد، بأن تهدف السياسات إلى تزويد جميع الإثيوبيين بإمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة. وتنص المادة ٤١/٤/ من الدستور أيضاً على أن الحكومة ملزمة بتخصيص موارد متزايدة على الدوام لتوفير خدمات الصحة العامة.

٨٤- وبعد النجاح في تنفيذ برنامج تنمية قطاع الصحة ومدته ٢٠ عاماً، بدأت الحكومة في تنفيذ خطة تحويل قطاع الصحة ومدتها خمسة أعوام، التي تشكل جزءاً من خطة البلد الثانية للنمو والتحول (GTP-II) والمرحلة الأولى من خطة مدتها ٢٠ عاماً بعنوان 'تصور مسار إثيوبيا لتحقيق الرعاية الصحية الشاملة عن طريق تعزيز الرعاية الصحية الأساسية'. والمجالات ذات الأولوية العليا في خطة تحويل قطاع الصحة تحددت بأنها رعاية الأمهات وحديثي الولادة، وصحة الطفل، ووقف انتشار الأمراض المعدية الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وعكس اتجاه تلك الأمراض.

٨٥- ويشكل أيضاً كل من تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتمكين المرأة؛ وزيادة استخدام المرأة للخدمات الصحية مجالات التركيز الرئيسية لخطة تحويل قطاع الصحة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت وزارة الصحة "دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني" في قطاع الصحة ويجري تطبيقه على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي.

٨٦- ووضعت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بغية الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز الصحة الإنجابية. ووفرت الاستراتيجية الوسائل للحد من الوفيات وحالات الاعتلال وتحسين صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة. وهي تتضمن أيضاً مبادرات للاستجابة لما يستجد من قضايا الصحة الإنجابية. وعلاوة على ذلك، توسعت المرافق التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة من حيث العدد ونطاق التوعية. وفي الوقت الراهن، تقدم نسبة ٩٧ في المائة من المؤسسات الصحية الحكومية في جميع أنحاء البلد خدمات تنظيم الأسرة على مدار خمسة أيام في الأسبوع.

٨٧- وعززت الحكومة تنفيذ برنامج الإرشاد الصحي، الذي ينشر ما عدده ٠٠٠ ٣٨ (٩٨ في المائة من الإناث) من المرشدات الصحيات/المرشدين الصحيين في المناطق الريفية والحضرية. وتقدم المرشدات الصحيات خدمات من الباب إلى الباب، بغية تيسير الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة. ويولي البرنامج اهتماماً خاصاً للأمهات والأطفال في المناطق الريفية.

٨٨- وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير في تحسين توفير الخدمات الصحية خلال السنوات الأربع الماضية بواسطة متطوعين على مستوى المجتمع المحلي تتولى تدريبهم المرشدات الصحيات بغرض التركيز بشكل أكثر كثافة على زيادة التغييرات في السلوك المحلي.

٨٩- ومن أجل تحسين الخدمات الصحية للأطفال، بُذلت أيضاً جهود كبيرة لزيادة تغطية اللقاح الخماسي ولقاح الحصبة. وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً مطرداً، حيث انخفض من ٨٨ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي عام ٢٠١٠ إلى ٥٨,٥ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي عام ٢٠١٧. وانخفض أيضاً معدل وفيات الرضع من ٥٩ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٤٨ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٦.

٩٠- وشُهِدَت زيادة خطية في المراكز الصحية الفرعية والمراكز الصحية. وارتفع إجمالي عدد المراكز الصحية الفرعية من ٠٤٨ ١٦ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٨١٦ ١٨ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويؤدي التوسع في المراكز الصحية أيضاً دوراً محورياً في تحقيق التغطية الصحية الأساسية الشاملة. ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية، ارتفع العدد الإجمالي للمراكز الصحية من ١٠٠ ٣ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٩٥٦ ٣ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وأحرز تقدم أيضاً في زيادة عدد المستشفيات من ١٢٧ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٤٠٢ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧.

الحق في التعليم (التوصيات ١٥٥-١٤٢، ومن ١٥٥-١٤٤ إلى ١٤٩، و١٥٥-١٥١، و١٥٦-١٠، و١٥٧-١٦)

٩١- بدأ العمل بالبرنامج الخامس لتطوير قطاع التعليم (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) في آب/أغسطس ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن الأهداف التعليمية الرئيسية للبلد ما زالت تتمثل في توفير إمكانية الحصول على التعليم وتكافؤ فرص الحصول عليه ونوعيته وجدواه، فإن الاهتمام بالفئات المحرومة، وتوفير التعليم الجيد، وتنشئة مواطنين ذوي كفاءة من خلال إيجاد المعارف والتكنولوجيا ونقلها، والتفوق في تخطيط وإدارة التعليم، جميعها تشكل عناصر رئيسية للبرنامج الخامس لتطوير قطاع التعليم.

٩٢- وأولت الحكومة أولوية قصوى للتعليم وخصصت موارد متزايدة على الدوام لهذا القطاع من أجل إعمال الحق في التعليم. ويتمثل التوجه الاستراتيجي الرئيسي لقطاع التعليم في ضمان الإنصاف في الحصول على تعليم جيد على جميع المستويات. والتعليم الابتدائي مجاني لجميع المواطنين، ويشجَّع جميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي على الالتحاق بالمدرسة. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، تم توفير التعليم الابتدائي بأكثر من ٥١ من اللغات الأم مقارنة بـ ٤٩ لغة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤.

٩٣- وازداد عدد المدارس الابتدائية (الصفوف من ١ إلى ٨) من ٤٩٥ ٣٠ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٤٦٦ ٣٦ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وبعبارة أخرى، جرى تشييد أو افتتاح ما يقرب من ٠٠٠ ٦ مدرسة ابتدائية خلال السنوات الأربع الماضية. وارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس من ٨٥,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١٠٠,٠٥ في المائة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ (تم تجاوز صافي نسبة الالتحاق في المستوى الابتدائي، إلا أن الأرقام

تشير إلى حالات من عدم الدقة في حسابات السكان وسن الأطفال المسجل عند الالتحاق). وارتفع عدد الطلاب بالمدارس الابتدائية من ١٧,٤ مليوناً في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠ ٧٨٣ ٠٧٨ في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي الوقت الحالي، بلغت نسبة التلاميذ إلى الأقسام الدراسية على الصعيد الوطني مقدار ٥٦، وحققت جميع المناطق معدلاً لعدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية أقل من ٥٠، باستثناء الولايتين الإقليميتين أوروميا والصومالية؛ وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ هذا الرقم ٤٣. وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٦,٤ في المائة بحلول الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وزادت هذه النسبة إلى ١٠٩,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. غير أن هذا الاتجاه لا يستمر حتى المرحلة الثانوية، حيث تتزايد الفجوة في المستوى الجامعي.

٩٤- ومن أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالمسافة بين محل الإقامة والمدارس، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن تقديم خدمات النزل لفائدة الطالبات. وبالمثل، تعمل الوزارة، من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك الرئيسي للمساواة بين الجنسين، على توفير المساعدة المالية للفتيات من الأسر المحرومة للانتظام في المدارس. ويعمل هذا البرنامج الذي يرمي إلى تخفيض معدلات التوقف عن الدراسة في أربع من مناطق البلد الناشئة وهي الولايات الإقليمية لبنيشانغول غوموز وغامبيلا وعفر والصومالية.

٩٥- واهتمت إثيوبيا أيضاً كثيراً بالتعليم العالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي التي تملكها الحكومة ٤٥ مؤسسة في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٣ مؤسسة في عام ٢٠١٤، في حين بلغت مؤسسات التعليم العالي المعتمدة غير الحكومية ١٢٨ مؤسسة.

٩٦- وبدأت إثيوبيا برنامج تعليم الكبار الوظيفي المتكامل، وهو برنامج لمدة عامين مصمم للبالغين الأميين. ومن المتوقع أن يعزز مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الوطنية وجهود الحد من الفقر وأن يجعل الدارسين الكبار أكثر إنتاجية واعتماداً على الذات. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، شارك في هذا البرنامج ما مجموعه ٠٦٢ ٩٤١ ٤ من البالغين.

٩٧- وعلى الرغم من كل النجاحات المسجلة في زيادة فرص الحصول على التعليم، ما زال ضمان جودة التعليم يشكل تحدياً. وللتغلب على هذا التحدي، تعكف وزارة التعليم على وضع خريطة طريق لتطوير التعليم. وعند تنفيذ خريطة الطريق، من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين جودة التعليم. وعلاوة على ذلك، تعكف الوزارة على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين الجودة العامة للتعليم الذي يهدف إلى تحسين ظروف التعلم في المدارس الابتدائية والثانوية وتعزيز المؤسسات على مختلف مستويات الإدارات التعليمية.

دال- حقوق الأشخاص المحددين أو الفئات المحددة

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصية ١٥٥-١٥٢)

٩٨- تعترف إثيوبيا بالحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٩٩- ومن أجل الحد من تأثير تصورات المجتمع الخاطئة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما بعد الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملت الحكومة

على تطوير الوعي العام وقدمت تدريبات متعاقبة بشأن تنفيذها. علاوة على ذلك، تُرجِمَت الاتفاقية إلى خمس لغات محلية وتم توزيعها على الجمهور.

١٠٠- وتولي المؤسسات الحكومية والمنظمات الخاصة الاهتمام الواجب لمعالجة مشاكل الأطفال ذوي الإعاقة على مختلف المستويات ونطاقات التدخلات في إطار ولاية كل منها. وما برحت وزارة التعليم، على سبيل المثال، تقدم الدعم والاهتمام الشاملين للأطفال ذوي الإعاقة بدءاً من تعليمهم قبل المدرسي. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود، ما زالت إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية تشكل تحدياً كبيراً.

١٠١- وينص الإعلان المتعلق بالمعاشات التقاعدية للموظفين العامين والإعلان المتعلق بالمعاشات التقاعدية لموظفي المؤسسات الخاصة (٢٠١١/٧١٤ و٢٠١١/٧١٥ على التوالي) على تمديد سن استحقاق المعاش التقاعدي من ١٨ إلى ٢١ عاماً في الحالات التي يخلف فيها الشخص المتوفي أشخاص ذوو إعاقة.

اللاجئون والمشردون داخلياً (التوصيتان ١٥٥-١٥٣ و١٥٦)

فيما يتعلق باللاجئين

١٠٢- يعتبر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦ إنجازاً بارزاً للتضامن العالمي بشأن حماية اللاجئين، وهو يحدد العناصر الرئيسية لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ويرسي الأساس للاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين. وعقب اعتماد الإعلان، اشتركت إثيوبيا في استضافة مؤتمر قمة للقادة حيث أعلنت تسعة تعهدات بتحسين حياة اللاجئين. وبدأ رسمياً العمل بإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٠٣- وأحرزت إثيوبيا تقدماً بالفعل في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. فأولاً، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ التسجيل المدني للاجئين، بما في ذلك الولادة والزواج والطلاق والوفاة. وتم تسجيل ولادة أكثر من ٨٥٢ ٤ لاجئاً، بما في ذلك التسجيل بأثر رجعي. وثانياً، بدأ في عام ٢٠١٧ العمل بنظام إدارة المعلومات البيومترية، وهو هيكل أساسي لتسجيل اللاجئين في أنحاء البلد. ويسجل النظام المعلومات المتعلقة بتعليم اللاجئين ومهاراتهم المهنية، فضلاً عن السير الموجزة لأفراد أسرهم. ومن شأن التسجيل المدني والنظام البيومتري الجديد، على السواء، أن يمكنا اللاجئين من الحصول على الفرص المتاحة في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وثالثاً، ما برحت الحكومة تعمل من أجل وضع آلية تمكن اللاجئين من الحصول على عمل.

١٠٤- وفي الوقت الراهن، ومع وجود ٠٠٠ ٩٥٠ لاجئ، تستضيف إثيوبيا ثاني أكبر تجمع للاجئين في أفريقيا، وأغلبهم قادم من جنوب السودان والصومال وإريتريا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اعتمدت إثيوبيا إعلاناً جديداً للاجئين يتيح للاجئين الحصول على تصاريح عمل، والالتحاق بالتعليم الابتدائي، والحصول على رخص القيادة، وتسجيل الوقائع الحياتية قانونياً مثل المواليد والزيجات، والحصول على الخدمات المالية مثل أعمال المصرفة. وقد اعتُرف بالقانون الجديد بوصفه أحد أكثر القوانين تقدماً في أفريقيا[٢].

فيما يتعلق بالمشردين داخلياً

١٠٥- إثيوبيا واحدة من الدول الموقعة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، وجار حالياً عملية التصديق على الاتفاقية. ويوجد حالياً عدد كبير من الأشخاص المشردين داخلياً في إثيوبيا. وتشكل النزاعات الداخلية والأخطار الطبيعية الأسباب الرئيسية في ذلك.

١٠٦- ومن أجل منع النزاعات الداخلية وتسويتها، أنشئت لجنة للمصالحة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. واعتمدت إثيوبيا سياسة إدارة مخاطر الكوارث للحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث وحماية الأشخاص المعرضين للخطر في هذه الظروف. وتعمل الحكومة أيضاً على نحو وثيق مع جهات نظيرة وطنية ودولية لمنع التشرد الداخلي من خلال آليات الإنذار المبكر، ولتوفير خدمات الرعاية وإعادة التوطين للمشردين داخلياً.

١٠٧- واستحدثت إثيوبيا آليات مؤسسية للمساعدة على تلبية احتياجات المشردين داخلياً الفورية والأطول أجلاً لأغراض المساعدة الإنسانية والإنمائية على السواء. ومن بين هذه المبادرات تشكيل الفريق الاستشاري المعني بالمشردين داخلياً (الذي يتألف من المنسق المقيم للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس اللاجئين الدانمركي)، واللجنة التوجيهية الوطنية (بقيادة نائب رئيس الوزراء) لدعم ما يقرب من مليون شخص تشردوا عقب النزاع الحدودي في المناطق المتاخمة للولايتين الإقليميتين الصومالية وأوروميا.

التمييز ضد المرأة (التوصيات من ١٥٥-٥٣ إلى ٦١، و١٥٥-١١٧ و١١٨، و١٥٥-٥٢)

١٠٨- يشكل منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة أولوية بالنسبة إثيوبيا. وفي إطار هذه الجهود، اتخذت الحكومة عدداً من التدابير.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

١٠٩- في عام ٢٠١٨، حققت إثيوبيا إنجازاً بارزاً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ببلوغ حد التكافؤ بين الجنسين على مستوى مجلس الوزراء بتعيين نساء في ٥٠ في المائة من المناصب الوزارية في مجلس الوزراء المصغر الجديد المكون من ٢٠ وزيراً. وتترأس المرأة حالياً مؤسسات وطنية رئيسية مثل وزارة الدفاع، ووزارة السلام (التي تشرف على الاستخبارات والشرطة وأجهزة أمنية أخرى)، ووزارة الإيرادات والجمارك، ووزارة التجارة والاستثمار، كما تبوأت منصب أول امرأة رئيسة للمحكمة العليا ورئيسة للمجلس الانتخابي الوطني لإثيوبيا، ضمن أمور أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، انتخبت إثيوبيا أيضاً أول امرأة رئيسة للدولة منذ ١٠٢ عام. وسيستمر تكرار هذه الجهود على الصعيد الإقليمي. وارتفع تمثيل المرأة في البرلمان الوطني من ١٣٨ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢ في عام ٢٠١٥، بما في ذلك المساواة في عدد المناصب الرئاسية للجان الدائمة العشر لمجلس نواب الشعب.

١١٠- وتنص القوانين الانتخابية القائمة على عدد من الحوافز للأحزاب السياسية التي ترشح نساء. وتم تسجيل ٢٧٠ ١ مرشحة خلال الفترة الانتخابية لعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تنص القوانين، التي يجري حالياً تعديلها بمشاركة الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، على المزيد من الحوافز لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً

١١١- تستهدف السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠١٤) تعزيز حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز العمالة والفرص المدرة للدخل. وتتوخى السياسة توفير التدريب على المهارات وخدمات الائتمان للتمويل المتناهي الصغر لفائدة الفقراء والضعفاء، فضلاً عن إنشاء نظام معلومات سوق العمل.

١١٢- وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة هو إمكانية الوصول إلى التمويل، والربط الشبكي بالأسواق، والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة. ولسد هذه الفجوة، اعتُمِدت الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. وهذه الاستراتيجية تيسر الوصول إلى التمويل من خلال التوفير والائتمانات، وبناء القدرات، والتدريب على المهارات والوصول إلى الأسواق للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة.

١١٣- وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وحدها، شاركت أكثر من ٦ ملايين امرأة في محافل واسعة النطاق للتوعية والدعوة بشأن موضوع التمكين الاقتصادي على المستويين الاتحادي والإقليمي، وتمكنت ٢١٥ ٤٢١ ١٣ امرأة من توفير مبلغ ٠٣٨ ٠٥٠ ٢٥٢ ٣ بِراً من خلال رابطات التمويل المتناهي الصغر الصغير النطاق في جميع أنحاء البلد، بينما مُنِحَت ١٠٥ ١٤٠ ٢ نساء فرصاً ائتمانية وتلقَّيْن مبلغاً مجموعه ٥٠٧ ٧١٧ ٣٢٥ ١٣. وفي الوقت الراهن، تشارك ١١٧ ٤٣٩ امرأة في مشاريع صغيرة، منها ٥٩٧ ١٤٤ وُفِّرَت لها إمكانية الوصول إلى الأسواق وفرص الربط الشبكي بها.

١١٤- وتؤدي التعاونيات دوراً رئيسياً في تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد النساء في التعاونيات ٠٣٨ ١٨٠ ٦ امرأة بنهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ مما يبين زيادة كبيرة مقارنة بعدد النساء البالغ ٢٩٩ ٣٢٢ ١ في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. وتكفل الوكالة الاتحادية للتعاونيات، وهي المؤسسة التي ترصد وتدعم التعاونيات، إصدار وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية المواتية للتعاونيات.

١١٥- ويتزايد عدد النساء اللواتي يمتلكن منازل أو أراض في المناطق الريفية والحضرية في البلد. وتمتلك نسبة ١٦ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً منزلاً، وتمتلك نسبة ٣٥ في المائة منزلاً بالاشتراك مع شخص آخر. ومن مجموع المستفيدين من برنامج الإسكان المنخفض التكلفة على المستوى الاتحادي، تشكل النساء نسبة ٥٢ في المائة من المستفيدين. وفيما يتعلق بحقوق ملكية الأراضي، بلغ معدل ملكية النساء ٤٠ في المائة، في حين أن نسبة ٢٥ في المائة تمتلك أراض بالاشتراك مع شخص آخر. وتَسلَّم ما عدده ٩٣٧ ٣٨٣ ١ امرأة في المناطق الريفية شهادات ملكية الأراضي بمفردهن أو بالاشتراك مع أزواجهن. وتوجه الحكومة تركيزها إلى الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بإدارة وتنظيم الأراضي في المناطق الريفية لأن غالبية أصحاب حقوق الأراضي الريفية ما زالت تنقصهم صكوك الحيازة الخاصة بأملاكهم.

١١٦- وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية للمرأة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّلت تطورات هامة في مجال الرعاية السابقة للولادة والتوليد بإشراف اختصاصيين ماهرين، والحد من وفيات الأمهات والأطفال، واستخدام وسائل منع الحمل، وغير ذلك من المؤشرات. وارتفع عدد الوحدات الصحية والمراكز الصحية على مستوى الأحياء (*kebele*) مما أدى إلى تحسين إمكانية وصول النساء إلى المرافق. ونتيجة لذلك، شهدت نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً في إثيوبيا ممن تلقين رعاية قبل الولادة على يد أحد أخصائيي الرعاية الصحية المهرة ارتفاعاً من ٢٧ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤ في المائة عام ٢٠١١، و٦٢ في المائة عام ٢٠١٦. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الولادات المنزلية من ٩٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠ في المائة عام ٢٠١١، و٧٣ في المائة عام ٢٠١٦. وأُجري لنسبة ١٧ في المائة من النساء و١٣ في المائة من المواليد الجدد فحص بعد الولادة خلال اليومين الأولين بعد الولادة.

١١٧- ومن ناحية أخرى، شهدت نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً واللواتي أَفَدْن بمواجهة مشكلة على الأقل من المشاكل المحددة في الحصول على الرعاية الصحية، انخفاضاً من ٩٦ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٩٤ في المائة عام ٢٠١١، و٧٠ في المائة عام ٢٠١٦. وبالمثل، انخفض معدل الوفيات المتصلة بالحمل إلى ٤١٢ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ مقارنة بـ ٦٧٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.

١١٨- وفيما يتعلق بقطاع العمالة، شغلت المرأة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ نسبة ٣٦,٥٣ في المائة من المناصب في الأشغال الحكومية على الصعيد الوطني مقارنة بنسبة ٣٢,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تضمن الإعلان المنقح لموظفي الخدمة المدنية الاتحادية رقم ٢٠١٧/١٠٦٤ أحكاماً مختلفة مثل المساواة في الأجر عن العمل المتساوي للرجال والنساء، وتمديد إجازة الأمومة وتوفير خدمات رعاية الأطفال في أماكن العمل، وغير ذلك. وفي الوقت الراهن، يتوافر ٧٥ مرفقاً لرعاية الأطفال في مختلف المؤسسات الحكومية للأمهات العاملات. ووجهت الحكومة أيضاً تركيزها إلى تحسين ظروف عمل المرأة من حيث الأجر والسلامة في القطاع غير الرسمي. وفي الوقت الراهن، تم التوصل إلى اتفاقات ثنائية مع المملكة العربية السعودية وقطر بشأن المسائل المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وبيئة العمل المؤاتية.

العنف القائم على نوع الجنس وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر (التوصيات ١٥٥-٦٢، و١٥٥-٧٧، ومن ١٥٥-٧٩ إلى ٨٣)

١١٩- في إثيوبيا، ما زال العنف ضد النساء والفتيات يشكل تحدياً كبيراً وتهديداً لتمكين المرأة. وتواجه النساء والفتيات إيذاءات بدنية وعاطفية وجنسية تقوض صحتهن وقدرتهن على كسب العيش، وتعطل نظمهن الاجتماعية وطفولتهن وتعليمهن. ووفقاً لما جاء في الدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية الإثيوبية التي أجريت عام ٢٠١٦، من بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً، تعرضت نسبة ٢٣ في المائة للعنف البدني و١٠ في المائة للعنف الجنسي في حياتهن.

١٢٠- وتعترف الحكومة بالعنف القائم على نوع الجنس بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. ووفقاً لذلك، وُضِعَت أطر قانونية وسياساتية فعالة لتعزيز حقوق النساء والفتيات.

وهذه الحقوق مكرسة في الدستور وفي الاتفاقات الدولية والإقليمية التي تعزز حقوق المرأة وتحميها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). وجار اتخاذ تدابير وإجراءات قانونية محددة للتصدي للعنف، من بينها قانون الأسرة المنقح لعام ٢٠٠٠ والقانون الجنائي المنقح لعام ٢٠٠٥. ووضعت الحكومة أيضاً الآليات المؤسسية المطلوبة على المستويين الاتحادي والإقليمي، بما في ذلك إنشاء مكاتب شؤون المرأة والطفل والشباب الاتحادية والإقليمية، ووحدات خاصة معنية بحماية الأطفال والنساء داخل أقسام الشرطة ومكاتب الادعاء العام، ومحاكم خاصة لقضايا العنف ضد المرأة في إطار المحاكم الاتحادية والعديد من المحاكم الإقليمية.

١٢١- ووضعت خطة إثيوبيا الثانية للنمو والتحول، للمرة الأولى، إنهاء العنف ضد المرأة ضمن أولوياتها. وأثناء فترة التنفيذ، ستنشئ إثيوبيا خطوطاً ساخنة للنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف، وستقيم ١١ مركزاً جديداً من مراكز الخدمات المتكاملة ومراكز إعادة التأهيل، وستعزز أيضاً ما هو قائم منها. ووفقا لهذه الخطة، توجد حالياً ٩ مراكز للخدمات المتكاملة و١٦ بيتاً آمناً في جميع أنحاء البلد. ومن المتوقع أن تعمل خدمة الخط الساخن المجانية المتعلقة بحالات العنف القائم على نوع الجنس قبل عام ٢٠٢٠.

١٢٢- وحددت الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية المرأة وتحقيق التغيير ومجموعة الإجراءات المنقحة المتعلقة بإعمال الاستراتيجية توجيهات واضحة في مجالات الحماية والوقاية وتقديم الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف. وعلاوة على ذلك، تلتزم وزارة شؤون المرأة والطفل والشباب بإنهاء العنف ضد المرأة، بسبل من بينها إدراج مؤشرات بشأن الحد من العنف في خطتها القطاعية الخمسية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

١٢٣- وما زالت الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر تمارَس على نطاق واسع وما زالت تشكل تحدياً كبيراً. وتلتزم إثيوبيا بالقضاء على الممارسات الضارة من خلال التدابير الاستراتيجية والبرنامجية. وهذه تشمل وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة تقوم على نهج ذي ثلاث ركائز هي: الوقاية وتقديم الخدمات والحماية. وهذا النهج المحدد الأهداف يُستَرشَد به في الجهود الوطنية، وهو يساعد على حشد الدعم من الجهات صاحبة المصلحة لوضع حد لهذه الممارسة، فضلاً عن التخفيف من أثر تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

١٢٤- وعلاوة على ذلك، جددت الحكومة التزامها بإنهاء ممارسة تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥ في مؤتمر قمة لندن بشأن فتيات العالم المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤. وهذا الالتزام، الذي يستخدم استراتيجية متكاملة وشاملة، يضع الفتيات في بؤرة الاهتمام ويستهدف الفتيات أنفسهن والأسر والمجتمعات المحلية، ومقدمي الخدمات، وصانعي السياسات. وفي إطار الالتزام، تم تحديد المجالات الرئيسية التالية: تحسين توافر البيانات؛ وتعزيز جهود التنسيق؛ وإعمال المساءلة من أجل تعزيز إنفاذ القوانين القائمة؛ وزيادة الميزانية بنسبة ١٠ في المائة للجهود الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة تماماً أو تخفيضها إلى الحد الأدنى.

الأطفال: المبادئ العامة والحماية (التوصيات ١٥٥-٣٨، و١٥٥-٨٤، و١٥٥-١٥٣)

١٢٥- اعتمدت إثيوبيا السياسة الوطنية للطفل في عام ٢٠١٧. وتهدف السياسة إلى تعزيز مشاركة الأطفال وتهيئة بيئة آمنة ومواتية لتنشئة الأطفال، وحماية حقوق الأطفال الضعفاء، وحماية الأطفال من الممارسات التقليدية الضارة، ضمن أهداف أخرى. ويوجد في إثيوبيا أكثر من ٥٠٠ برلمان من برلمانات الأطفال على جميع مستويات الحكم. وعززت هذه الآلية من مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار.

١٢٦- وتلتزم إثيوبيا بتحسين رفاه الأطفال وحماية حقوقهم واحترامها. وجار اتخاذ تدابير لمنع العنف واستغلال الأطفال في العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خطة عمل وطنية (٢٠١١-٢٠١٧) لمنع استغلال الأطفال في العمل. وسنت أيضاً توجيهاً لتنفيذ الإعلان المتعلق بالعمل بغرض حماية حقوق الأطفال ورفاههم. وأنشئت لجنة توجيهية وطنية لإصدار توجيهات واعتماد استراتيجيات بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال، واستغلال الأطفال في العمل، وإعادة تأهيل ضحايا العنف الجنسي والاستغلال في العمل. وفي الوقت الراهن، توجد ٩ مراكز للخدمات المتكاملة و١٦ بيتاً آمناً في جميع أنحاء البلد لضمان سلامة ضحايا العنف الجنسي والنفسي وإعادة تأهيلهم.

١٢٧- وتشارك الوزارة في جهود مكثفة لتوعية الجمهور بشأن عمل الأطفال والاتجار بهم. وهي تعمل مع الرابطات الشعبية وتستخدم التجمعات التقليدية للدعوة إلى تعليم الأطفال ومنع عمل الأطفال.

١٢٨- واعتمدت وزارة التعليم استراتيجية المساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات التي تنص على وضع استراتيجيات مفصلة للتصدي للتحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف في المؤسسات التعليمية. وعلاوة على ذلك، أُعدت مدونة قواعد السلوك لمكافحة التحرش الجنسي وجرى تعميمها للتنفيذ على جميع المستويات المدرسية.

١٢٩- وتلتزم الحكومة أيضاً بتحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم. وأصدرت وزارة التعليم استراتيجية بشأن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في عام ٢٠١٢ ويعالج البرنامج الخامس لتطوير قطاع التعليم (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) مسألة الإعاقة فيما يتصل بإمكانية الحصول على التعليم والنبوغ فيه.

١٣٠- ونُفِّذَت الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل (٢٠١٧-٢٠١٩). ويتيح المركز الحضري لحماية الطفل في أديس أبابا إمكانية الوصول الشامل للفئات الضعيفة من الأطفال اللاجئين.

قضاء الأحداث (التوصية ١٥٥-٩٣)

١٣١- تهدف سياسة العدالة الجنائية لعام ٢٠١١ إلى تعزيز إعادة تأهيل وإدماج الأطفال المخالفين للقانون. وتعترف هذه السياسة أيضاً بأهمية اتخاذ الخطوات المؤدية إلى منع معاودة الإجرام وعدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير.

١٣٢- واتخذت إثيوبيا تدابير تنظيمية لتيسير التنفيذ الفعال للقوانين والإجراءات التي تتناول احترام حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المخالفين للقانون وحمايتهم. وأُقيمت على مختلف المستويات وحدات خاصة للتحقيقات ونُصّب مدعون عامون وأحدثت محاكم مراعية

للأطفال. وأُنشئ هيكل منفصل لحماية الطفل في أديس أبابا يقدم المشورة النفسية والقانونية للأطفال المخالفين للقانون والخدمات المتعلقة بتأهيلهم وإعادة إدماجهم.

المدافعون عن حقوق الإنسان (توصية ١٥٥-١١٣)

١٣٣- تلتزم الحكومة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأُطلِق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين أو المسجونين في إثيوبيا. وعاد أيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان الإثيوبيون الذين كانوا يعيشون في الخارج بأعداد كبيرة إلى إثيوبيا واستأنفوا أنشطتهم.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي أحيط بها علماً

١٣٤- من بين التوصيات المقدمة إلى إثيوبيا خلال الاستعراضات السابقة، "أحيط علماً" بـ ٦٤ توصية. إلا أن الحكومة نفذت، فيما يتصل بالإصلاحات السياسية الجارية بالأساس، جزءاً كبيراً من هذه التوصيات. وتم تناول التطورات الجديدة المتصلة بالتوصيات التي أحيط بها علماً في المجموعات ذات الصلة أعلاه. ومع ذلك، ترد أدناه التوصيات التي أحيط بها علماً ولكن نُفِّذَت إما كلياً أو جزئياً، بغرض تقديم صورة أوضح وتيسير الاطلاع عليها.

قبول القواعد الدولية

١٣٥- تنفيذ جزئي للتوصيات ١٥٧-١، و١٥٧-٢، و١٥٧-٣، و١٥٨-٢، و١٥٨-١١ (الفقرة ٢٣)، و١٥٨-١ (الفقرتان ٢٢ و٢٣)، و١٥٨-٩ (الفقرة ٤٦)، و١٥٨-٣٠ (الفقرات ٣٩ و٤٣ و٤٤)، و١٥٨-٦ (الفقرة ٧٨).

التعاون مع الإجراءات الخاصة

١٣٦- تنفيذ جزئي للتوصيات ١٥٨-٢٠، و١٥٨-٢١، و١٥٧-٩، و١٥٨-٢٢ (الفقرة ٢٥).

المؤسسات والسياسات العامة

١٣٧- تنفيذ جزئي للتوصية ١٥٨-١٧ (الفقرة ١٤).

ظروف الاحتجاز

١٣٨- تنفيذ جزئي للتوصية ١٥٨-٣١ (الفقرة ٤٦).

الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

١٣٩- تنفيذ كلي للتوصية ١٥٨-٣٣ (الفقرتان ٣٥ و٥٢).

حرية الرأي والتعبير

١٤٠- تنفيذ كلي للتوصيات ١٥٨-٣٤ (الفقرة ٥٥)، و١٥٨-٣٥ و١٥٨-٥١ (الفقرات ٣١ و٣٥ و٣٦ و٥٥).

حرية تكوين الجمعيات

١٤١- تنفيذ كلي للتوصيات ١٥٨-٣٧، و١٥٧-١٣، و١٥٨-٣٩، و١٥٨-٤٠، و١٥٨-٤١، و١٥٨-٤٦، و١٥٨-٣٦، و١٥٨-٤٢، و١٥٨-٤٣، و١٥٨-٤٤، و١٥٨-٤٩، و١٥٨-٤٥، و١٥٨-٣٨ (الفقرات ١٧ و٣٠ و٦٢).

الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية

١٤٢- تنفيذ جزئي للتوصية ١٥٧-١٥ (الفقرتان ٨١ و٨٢).

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

١٤٣- تنفيذ كلي للتوصيات ١٥٨-٥٣، و١٥٥-١٦٣، و١٥٨-٥٠، و١٥٨-٥٢ (الفقرة ٣٥).

المدافعون عن حقوق الإنسان

١٤٤- تنفيذ كلي للتوصية ١٥٨-٤٧ (الفقرات ٣٠ و٣٥ و١٣٤).

Notes

[1] https://twitter.com/pressfreedom/status/1065052812239880192

[2] UNHCR Press Release: accessed at https://www.unhcr.org/news/press/2019/1/5c41b1784/unhcr-welcomes-ethiopia-law-granting-rights-refugees.html on 26 January 2019